# التوجهات الوطنية والقومية وانعكاساتها على مسارات بناء الدولة العراقية

م.م فاطمة محمد رضا

جامعة الدفاع للدراسات العسكرية

مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية

# التوجهات الوطنية والقومية وانعكاساتها على مسارات بناء الدولة العراقية

م.م. فاطمة محمد رضا الجابري
مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية/جامعة الدفاع للدراسات العسكرية

**الملخص**

إن عملية بناء دولة ديمقراطية مدنية ومجتمع ديمقراطي في أي بلد في العالم، عملية بطيئة وتدريجية مليئة بالخطوات المتعثرة والمترددة والتراجعات وحلول الوسط، تستغرق وقتا قد يطول، بناء الدولة الديمقراطية في الدول الغربية استغرق عدة قرون وواجه الكثير من الهزات والثورات والحروب، هذا لا يعني أن العملية في العراق ستستغرق عدة قرون، لكن في بلد ورث كل هذا الخراب، من المستحيل بناء نظام ديمقراطي بين عشية وضحاها أو بمجرد إصدار دستور ديمقراطي، في الحالة العراقية كان من المفروض من البداية اعتماد النهج التدريجي، إذ إن من الخطأ بعد عشرات السنين من النظام المتشدد في الاستبداد والقسوة، الإنتقال الى نظام ديمقراطي كامل دون أي تحضير أو تمهيد ولذلك دفع وما يزال يدفع الشعب الثمن باهضاً، إذ خلق الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، حالة من عدم الاستقرار والفوضى وانعدام الأمن، إذ أصبح التجاوز على القانون حالة طبيعية في ظل غياب الرقابة الحكومية وقد وظفت الولايات المتحدة الأمريكية التنوع القومي واثارة النعرات الطائفية والعرقية مما أسهم في أضعاف الهوية الوطنية.

وقد قامت الولايات المتحدة الامريكية بحل مؤسسات الدولة المؤسساتية والأمنية والعسكرية العراقية وعملية الاستقطاب الطائفي في عملية بناء الدولة العراقية التي تمثل اللبنة الثانية بعد الدستور وتشكيل معظم القوى والاحزاب السياسية العراقية التي تأسست على أساس ولائها للمكون وعانت هذه القوى من غياب رؤية واضحة لمفهوم الدولة وعملية بنائها، لكونها حديثة الممارسة للسلطة وانشغلت بالتشبث بالسلطة وكذلك عملية صياغة الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥م الذي شجع المكونات ونظام المحاصصة الطائفية والمكونات في ديباجته على غرار ما قام به الحاكم المدني "بول برايمر" بتأسيس مجلس الحكم على اساس المحاصصة الطائفية الذي اعتمد في العملية السياسية والمستهدف من هذه العملية هي مكونات الشعب العراقي الذي عانى من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وتفكيك البناء الثقافي والاقتصادي والمجتمعي والتدخل الخارجي، مستقبل النظام السياسي العراقي في ظل الأزمات والأوضاع التي عانى منها.

**الكلمات المفتاحية:** (المواطنة، الدستور العراقي، بناء الدولة).

# National and Nationalist and their Reflection for Iraq's State-Building Pathways

Assistant Teacher Fatima Mohamad Ridha Al-Jabreri

**Abstract**

The process of building a democratic civil state and a democratic society

In any country in the world is a slow and gradual process full of faltering and hesitant steps, setbacks and compromises. It takes a long time. Building a democratic state in Western countries took several centuries and faced many tremors, revolutions and wars, this does not mean that The process in Iraq will take several centuries, but in a country that has inherited all this devastation, it is impossible to build a democratic system overnight or once a democratic constitution is issued, in the Iraqi case it was assumed from the beginning to adopt a gradual approach. Since it is a mistake, after decades of hard-line tyranny and cruelty, to move to a complete democratic system without any preparation or preparation. Therefore, the people have paid and are still paying a heavy price, as the American occupation of Iraq in 2003 created a state of instability, chaos and insecurity, Since transgression of the law became a natural state in the absence of government oversight, the United States employed national diversity and stirred sectarian and ethnic strife, which contributed to the weakening of national identity.

**Key Words**

(Citizenship, Iraqi Constitution, State Building)

**أهمية البحث**

إن التعدد والتنوع العرقي والقومي في العراق، نقلت الولاء من الدولة الى الولاءات الفرعية بحسب الانتماء العرقي أو الطائفي، إذ أضعفت الهوية الوطنية العراقية، فضلا عن أن التوجهات القومية والوطنية والقومية للمكونات السياسية القائمة على اساس طائفي، مهد الطريق لتفكك العراق أكثر مما يمهد لبنائه، أن الموضوعات الفكرية والسياسية الملازمة للطور الجديد من العولمة الرأسمالية المتسم بالتبعية والتفتيت يفضي كما افترض الى بناء الدولة الوطنية استنادا الى تطوير مفهوم الوطنية العراقية المترابط والتغيرات الاخيرة العاملة على تفتيت تشكيلة العراق الاجتماعية وتحجيم دولته الوطنية .

**الاشكالية**

إن التنوع القومي فضلاً عن تعدد الاديان والمذاهب، وغياب الثقافة السياسية عند الفرد العراقي خلق ثقافة اللا دولة وتأصيل ثقافة الفساد والتعلق بالرموز الشخصية، كل هذه العوامل وقفت حاجزاً في بناء الدولة المدنية والمحافظة على الهوية الوطنية العراقية .

**الفرضية**

اثبات فرضية مفادها أن استمرار التوجهات الوطنية والقومية للقوى السياسية القائمة على المحاصصة الطائفية والحزبية، مع عدم الثقة بينها ، وعدم توحد الرؤية في بناء دولة مدنية سيؤدي الى تفكك الدولة العراقية .

وان هذه الفرضية تنطوي على مجموعة أسئلة تحاول الدراسة الاجابة عنها وهي:

هل يمكن اقامة دولة المواطنة وانهاء الولاءات الحزبية والطائفية ؟

هل يمكن توحيد التوجهات الوطنية والقومية لبناء دولة العراق المعاصرة ؟

هل يمكن التغلب على ارهاصات دستور ٢٠٠٥ ؟

**منهجية البحث**

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في وصف وتحديد التوجهات الوطنية والقومية، ثم المنهج التحليلي للوصول الى الاستنتاجات في نهاية البحث، فضلا عن استخدام المنهج النظمي .

**هيكلية البحث**

قسمت الدراسة على أربعة مباحث رئيسة، فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات والخاتمة.

المبحث الاول/ الهوية الوطنية العراقية بين التصعيد والتعقيد .

المبحث الثاني/ اشكالية الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .

المبحث الثالث/ تأثير التوجهات الوطنية والقومية على بناء الدولة العراقية .

المبحث الرابع/ الآفاق المستقبلية لبناء الدولة العراقية ومقومات النهوض .

# المحور الأول

## الهوية الوطنية العراقية بين التصعيد والتعقيد

تعرف الهوية الثقافية الوطنية العراقية على أنها صياغة المشتركات العامة للجماعة الاجتماعية، أو مجمل ثقافاتها، بما ينسجم والمنطق العقائدي والتاريخي لتلك الجماعة، هذه الهوية لها سمات عامة يجب توافرها لتصبح هوية وطنية أهمها، إنها تمثل السمات الجوهرية في ثقافة الجماعة الاجتماعية، وهي ثابتة ونابتة في آن واحد، تقوم على الانتماء المرتبط بوجود الانسان ولا يمكن تصورها الا في التعدد.

مثلت عملية التحول من النظام الدكتاتوري الى مشروع إقامة نظام جديد ومغاير، النظام البرلماني، نقلة نوعية شهدها المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣/٤/٩ القت بظلالها على مختلف الاصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن أبرز التحولات ذاك الذي تبلور على صعيد الهوية الوطنية واعادة تشكيلها عبر صياغة جديدة لمفهوم المواطنة الذي يفترض أن تكون القاعدة الراسخة التي يتأسس عليها المشروع الوطني الجديد الرامي الى إقامة أو اعادة تأسيس الدولة العراقية الجديدة، دولة المؤسسات وحكم القانون.

### الهوية الوطنية العراقية

إن التنوع القومي في العراق من العرب، والكورد، والتركمان، والسريانية، والارمنية، تتركز نزاعاتها على قضايا مثل: توزيع السلطة وطرائق الوصول اليها وتأمينها وتوزيع الموارد وتحديد الاراضي الخاصة بها وتستخدم شتى الاساليب في التصارع عبر ذلك، وغيرها وليس على إعادة بناء الدولة العراقية والعمل السياسي القائم على الهوية الوطنية العراقية[١].

إن ما موجود من أديان مثل الدين الاسلامي والمسيحي والايزيدي والصابئي، وأديان اخرى وهذا أمر طبيعي ويمكن أن تأخذ دوراً في بناء الدولة لكن المشكلة أنها دخلت المشروع السياسي، الاحزاب السياسية لتحقيق مصالحها هي وأهملت المشروع الاساسي الديمقراطي وبناء الدولة العراقية، هذا نتيجة فقدان المواطنة، إذ يهيمن على مجتمعنا العراقي القبلية والولاء للعشيرة سواء أكانت قرية أم مدينة من دون غيرها الى درجة عده الاخرين (أجانب أو اجناب) كما تطلق عليهم العشائر، يصعب ايجاد تعريف أو مفهوم ثابت متفق عليه للمواطنة والانتماء الى وطن تذوب فيه تلك المفاهيم والولاءات بما يعزز انتماء موحد لأبناء الوطن الواحد، وتلك أيضاً ترتبط بمنظومة الانتماءات الدينية والمذهبية والعرقية، التي كادت تدمر البلاد بدلاً من الاتفاق أو التوافق على صيغة تجتمع عندها كل المكونات، لإيجاد تعريف للوطن الذي يضمها جميعاً

والدولة التي يفترض أن تتمثل فيها كل الانتماءات والولاءات بما يعزز قوة الدولة بضمانة المواطنة وحق الشخص في التميز الديني أو العرقي مع حرية التعبير والرأي في إطار مواطنة تجتمع عندها كل الاطراف .[٢]

من الجدير بالذكر أن هناك اشتراطات متعددة من شأنها ان تسهم في، اعادة بناء الذاتية الفردية العراقية صوب ترسيخ الانتماء والمواطنة وصولاً الى بناء هوية وطنية جامعة وهي:[٣]

١. الاعتراف بالتنوع لكي يكون نقطة الشروع في دمج مكونات التنوع سلمياً .
٢. احترام خصوصية الفرد بوصفه عضوا في جماعة فرعية، لها خصوصيتها في التعبير عن ثقافتها بعيداً عن الغاء ثقافة الاخر، من دون تذويب للهوية الفرعية .
٣. إصلاح المركز السياسي والقانوني للفرد العراقي في جانبي الحقوق والواجبات من أجل تعميق مفهوم المواطنة، ويحول الولاء الى الوطن بعيداً عن السياسات القومية والقسرية .
٤. اعتماد ثقافة التسامح والتعايش والاعتراف بالأخر بكل مستوياته .

إن تحقيق الوحدة الوطنية يفضي الى تحقيق الاستقرار السياسي وهذا من العوامل الرئيسة المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة ومن ثم على دبلوماسيتها لتحقيق المصلحة الوطنية للدولة، هي غير متحققة الان في العراق، على مستوى تنظيم العلاقات الاجتماعية ونوعيتها وسبل ممارسته، ارتكزت منظومة المواطنة على قاعدة المصلحة العامة في الإطار المجتمعي، إذ أن منظومتها الجغرافية والسياسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أو الدولة بمؤسساتها وكل قطاعاتها الملحقة، الإطار الناظم لعلاقة المواطنين فيما بينهم وإتجاه المجتمع،[٤] وإن العراق أمام تحد يفرض إصلاح العملية السياسية ابتداء من الأمن القومي وصولاً الى المؤسسات لكي يستطيع في ضوئها بناء الدولة القومية، هذا لن يتم من دون تجاوز أخطاء الماضي والاتفاق عن الهوية الوطنية العراقية لكي تكون نقطة قوة في الداخل وفي السياسة الخارجية العراقية، بدلاً من أن تكون نقطة ضعف .[٥]

## المحور الثاني

## اشكالية الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥

أقرت الجمعية الوطنية الانتقالية في العراق يوم الأحد ٢٠٠٥/٩/١٨ مسودة دستور وعرضتها على بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق وقد نشرت في انحاء العراق قبل الاستفتاء الوطني الذي جرى في منتصف تشرين الاول، واكدت مفوضية الانتخابات المستقلة بالفعل أن الشعب العراقي وافق على الدستور طبقاً للمادة٦١ (ج) من الدستور العراقي المؤقت، أي القانون الاداري الانتقالي[٦]، وقد واجهت مرحلة اعداد الدستور أمورا متعددة منها إن العرب السنة قاطعوا التصويت ، لجنة الدستور كانت تريد تمديد الوقت لكتابة وايضاح المسودة الدستورية بشكل أكثر مقبولية، لكن المدة التي اعطيت لكتابة هي الدستور ستة أشهر ليست كافية، فضلاً عن أن كتابة الدستور اقترنت مع وجود الاحتلال الأمريكي التي تحكمت بالعراق، لذلك رفضت الكثير من نصوصه أو فقراته، إذ نادى الكثير من السياسيين والقانونيين بتعديل بعض نصوصه وشكلت لجنة طبقاً لنص المادة(١٤٢) من الدستور التي واجت الكثير من المعرقلات ومن هذه الاشكاليات الآتي[٧]:

١. إشكالية النفط والغاز: تمثل المادة (١١١) والمادة (١١٢) التي تخص الثروات الطبيعية والنفطية واستخراجها وتوزيعها اشكالية بين حكومة المركز وحكومة اقليم كوردستان، تمثلت في تفسير نص المادة فقد فسرته حكومة الاقليم على وفق مبدأ نفطنا لنا ونشارككم بسائر نفط العراق وقامت بتصدير النفط من دون الرجوع الى الحكومة الاتحادية، يعد نص المادة (١١٢) من أكثر مواد الدستور ركاكة في التعبير، وضبابية في الفهم، فضلاً عن اشكالية في التفسير المتعدد والمتناقض، وبالنتيجة من أكثر المواد الدستورية خطورة.

٢. المادة (١٤٠) والمناطق المتنازع عليها ، نصت هذه المادة على آلية تضم ثلاث مراحل: التطبيع، ويعني علاج التفسيرات التي طرأت على التركيبة السكانية في كركوك والمتنازعة عليها الرامية الى تغيير الواقع الديموغرافي والإداري لكل المحافظات كركوك وديالى والموصل، من زاوية النظر هذه المحكمة الاتحادية نظرت في قضية التطهير العرقي ضد الكورد والتركمان وترحيلهم القسري من محافظتي كركوك وديالى، فضلاً عن ترحيلهم جرت عملية نقل سجلات النفوس الخاصة بهم الى أماكن ومحافظات أخرى غير مدنهم الاصلية، وقد شكلت هذه المسألة إشكالاً كبيراً شهدته العملية السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣م من ثم تفاقمت المشكلة بصورة أكبر اذ تعدى الأمر الى نقل مجموعة من السكان العرب

واسكانهم في محافظة كركوك، كما قام النظام السابق بتغيير الخارطة الادارية للمحافظات المذكورة آنفاً إذ قطعت أجزاء منها وأضيفت الى محافظات أخرى.

٣. إشكالية المادة (٧٦) محددة بنص واضح وجلي، إذ يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال (١٥) يوما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية إما الفقرة الثانية من نفس المادة فقد حددت المدة الدستورية التي تمنح رئيس الوزراء المكلف وهي (٣٠) يوما فقط، عند الرجوع الى ذات المادة ٧٦ الفقرة ثالثاً نجد أن الوضع اختلف كلياً نص المادة ينص على ما يأتي يكلف رئيس الجمهورية مرشحا جديداً لرئاسة مجلس الوزراء خلال (١٥) يوماً وعند اخفاق رئيس مجلس الوزراء المكلف في تشكيل الوزارة في المدة المنصوص عليها في البند ثانيا من هذه المادة.

٤. عند قراءه نص المادة ٧٦ أولاً وثانياً يتضح أن رئيس الجمهورية صلاحياته واضحة فهو يختار ما تم اختياره، لكن عند قراءة نص الفقرة الثالثة من نفس المادة يتضح جلياً من الدستور إعطاء الصلاحية الكاملة بان يختار مرشحاً جديداً من دون الرجوع الى الكتلة النيابية الأكثر عدداً بشرط الاتفاق على تكليف الاول، بمعنى آخر: إن نص المادة صريح وواضح في الفقرة الثالثة حيث التكلفة الثاني لا يحتاج الرجوع الى الكتلة الأكبر لان المادة لم تشر الى الكتلة الأكبر هناك إشارة الى صلاحية رئيس الجمهورية بالتكليف في حالة الاخفاق، يتضح مما سبق أن تكليف رئيس الجمهورية برهم صالح بتاريخ ١٧ /٣/ ٢٠٢٠ للنائب عدنان الزرفي دون الرجوع الى الكتلة الأكبر صحيح وفقا لنص المادة ٧٦ ثالثا الواضحة الدلالة ويعني ذلك أن رئيس الجمهورية لديه صلاحية أخرى متسترة داخل المادة تعطي صلاحية غير مفعلة والاعتراض الذي تم ويفترض أن يوجه الى المشرع لجنة كتابة الدستور، وفقاً لما تقدم نجد أن الدولة العراقية تواجه ازمات متعددة تهدد وحدة العراق ومستقبل الدولة العراقية مما يتطلب اعاده النظر بالدستور العراقي وتقويم مسار النظام السياسي ككل وخلق التوافق بين القوى السياسي.[٨]

## المحور الثالث

## تأثير التوجهات الوطنية والقومية على بناء الدولة العراقية

لم يكن العراق قبل سقوط نظام الحكم فيه أنموذجاً للتماسك والترابط الوطني، لقد رافق في الواقع أنهيار نظامها السياسي نتائج متعددة ومفاهيم جديدة مثلت السمة الأساسية في خلق الفوضى ودوامة العنف الامر الذي شكل المعادلة الصعبة لتحقيق الاستقرار.

النظام السياسي القائم أساساً على قاعدة المحاصصة الطائفية والعرقية الشيء الذي فتح المجال لتجاذبات داخلية بين مختلف القوى والفاعلين داخل العراق وفي هذه الحالة فإن مختلف الازمات التي دخل فيها العراق كانت بسبب الطائفية السياسية.

**التوجهات الوطنية وبناء الدولة العراقية**

إن عملية بناء الدولة الجديدة ككل كانت نتيجة لتوازن قوائم مختلفة في ظل هيمنة قوى جديدة على السلطة الشرعية والكورد وتهميش قوة تقليدية العرب السنة على فرض أن أولى الخطوات التي اتخذها "بول بريمر" الحاكم المدني الامريكي المكلف بإدارة العملية السياسية يظهر أوامر حل أجهزة من النظام السابق والجيش أجهزة الاستخبارات والأمن وغيرها . . . ، فقد شجع قرار سلطة التحالف المؤقت ورسمه بطريقة أو بأخرى في تعميق الهويات الطائفية والعرقية من خلال المفاهيم المخطوءة وما نجم عنها من أعمال العنف، وبخاصة أن الطريقة التي تبعثها الإدارة الأمريكية في إقامة مؤسسات الدولة الجديدة من أجل إعطاء الانطباع بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في تحرير العراق وبنائه ديموقراطياً، والملاحظ هنا إن أول من تبنى خطاب الانتقال من المفاهيم الوطنية للمفاهيم الطائفية [٩] إدارة الاحتلال الامريكي تبنت التركيز على مفردات شيعي وسني وكوردي التي لم تكن متداولة قبل الاحتلال في الخطاب السياسي.

ثم أعقب ذلك تشكيل مجلس الحكم المؤقت في عام ٢٠٠٤م بصيغة المحاصصة الطائفية، والعرقية بصورة رسمية، ثم انتقل ذلك الى العملية السياسية بعد انتخابات ٢٠٠٥م وتشكيل الحكومة بعد ما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون توزيع الوزارات على أساس المحاصصة، والهدف من ذلك كان تكريس المفاهيم والانتماءات الفرعية بدلا من خلق شعار وطني واحد بين العراقيين ومن ثم التمهيد لفرض فيدراليات على أساس عرقي وطائفي تمهيدي، لتكوين ثلاث دويلات دولة كردية شمال العراق سنيه في الوسط وشيعية في الجنوب. [١٠]

أن النتيجة الحتمية لتدهور الوضع الامني بصورة كبيرة بفعل السلوك الطائفي ويتطلب مثل هذا التطور فعاليات سياسية قادرة لديها أجندات طائفية وعرقية تعمل في بيئة تسمح بذلك وفي بيئة يتم فيها ترجيح الاستقطاب المذهبي، ترفض فرص الحوار وتغيب السياسات الوطنية لصالح الاجندات الطائفية أدى الى صراع داخلي ارتدى صبغه مذهبية أكثر ،أساس هذه الصراعات هو الانقسام الشيعي السني فضلاً بعض العنف والتوتر بين الجماعات العرب والكورد والتركمان وبين الشيعة الذي اثار جدلاً متصاعدا الحدة وصراعات اهلية الى حد المواجهات المسلحة الحرب الأهلية في الاعوام (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧)[١١].

لاشك أن تفضي الجماعات العرقية الى استراتيجية (فرق تسد ) التي شملت العراق أيضاً وسهلت العوامل الاجتماعية والسياسية الدور الامريكي في توظيف المسألة الكوردية ودعمها في العراق سواء لمرحلة ما قبل الاحتلال أو ما بعدها ،من هذا المنطلق فالجماعات السياسية الرئيسة التي هيمنت على المشهد السياسي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ خطابات طائفية بوصفها مقولات سياسية وهي بطبيعتها احزاب طائفية إما أن تكون حزباً شيعياً أو سنياً أو كورديا فقد قام الحزبان الكورديان الديموقراطي الكوردستاني (K. D. P) بزعامة مسعود البرزاني والاتحاد الوطني الكوردستاني(P.U.K ) بقياده جلال الطالباني على أجندة سياسية قائمة على العرقية، إما أحزاب المجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي يرأسه عبد العزيز الحكيم وحزب الدعوة الذي يراسه عبد الكريم العنزي فقد قامت على الهوية المذهبية وإقامة مؤسسات الدولة الجديدة اما الاطراف السنية جميعها فقد تأسست في البداية على معيار الهوية السنية ويشمل بذلك القائمة العراقية التي لا يمكن أن تصنف في النهاية الا أنها ائتلاف سني أي دخلت بالضرورة في إقامة التصنيف الهوياتي واذا كان الحزب الاسلامي لم يفكر لحظة التأسيس في هذه المسألة بسبب طبيعة الدولة حينها فانه يعتمد على الهوية السنية بعد عام ٢٠٠٣ بطريقة عملية اما الاحزاب العلمانية التي لا تريد الاقدام على تلك تحولات فتجد نفسها مهمشه[١٢].

سننطلق في هذا المحور من تقرير الشرق الأوسط (مجموعة الأزمات الدولية Crisis Group) في توصيفه لبعض أعضاء النخبة الحاكمة في العراق، والذي وصفهم بأنهم ((طبقة سياسية تقدم مصالحها الشخصية قصيرة المدى أمام المصلحة الوطنية بعيدة المدى، متواطئة في التدمير المأساوي للعراق. . . فهي تعيش على سياسات الهوية والاستقطاب على أساسه ودورة من العنف المكثف والعنف المضاد))[١٣].

جاء في التقرير ((وقد أخذ القادة السياسيون وعلى نحو متزايد ودون أي اهتمام بمصالح البلاد يتحولون تدريجياً إلى أمراء حرب، ما يحتاجه العراق بصورة ماسة هم قادة وطنيون))[١٤] وبالرغم من مضي أكثر من

أربع سنوات على صدور هذا التقرير، و بالرغم من التقدم النسبي الذي أحرزته العملية السياسية، إلا إن بعض أعضاء النخبة الحاكمة لا يزال يتصرف وفقاً لهذه العقلية، إذ لا يقوم الخطاب السياسي لهذه النخب إلا على تأجيج المشاعر (الدينية) أو (الطائفية) أو (العرقية) الضيقة بما يثير فتنة ينعكس صداها على الشارع العراقي.

كم من مرة تمّ فيها ترجمة الخطاب السياسي الضيق لهذا المسؤول أو ذاك إلى صيغة تفجيرات وأعمال عنف شهدتها بعض مناطق العراق، من ناحية أخرى قد أنطلق بعض أعضاء الطبقة السياسية الحاكمة في التعامل السياسي من منطلق المصلحة الشخصية وليس المصلحة الوطنية، إذ نجدهم يصّرون على استغلال الموقع السياسي لتحقيق مكاسب نفعية، إذ تمسك بعض أعضاء مجلس النواب بفكرة تمليك قطع أراضي لهم على ضفاف نهر دجلة، أو منحهم جوازات سفر دبلوماسية، في حين لم ينصرف إصرارهم هذا على معالجة مشكلات المواطنين المستعصية كالماء والكهرباء ونقص الخدمات الخ. . .) فضلاً عن وجود حالات للفساد، قد تظهر الأيام في ظل امتناع بعض المسؤولين عن كشف موجوداتهم المالية كما صرحت بذلك هيئة النزاهة[١٥].

## المحور الرابع

## الافاق المستقبلية لبناء الدولة المدنية المعاصرة في العراق

تنطوي دراسة المستقبل على جدوى علمية وعملية في آن واحد ، فهي مجدية علمياً وذلك لأنها تفضي الى استشراف الاحتمالات المستقبلية، والاستعداد المسبق والذي يعد انطلاقة من الحاضر لتطويعه نحو المستقبل لتحقيق الاهداف المرجوة .

إذا ما رجعنا الى مفهوم الدولة هي مجموعة من الافراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لنظام سياسي معين يتولى شؤون الدولة، وتشرف الدولة على أنشطة سياسية واقتصادية واجتماعية التي تهدف تقدمها وازدهارها وتحسين مستوى حياة الافراد فيها ، الاحتمالات التي من الممكن أن يكون لها شأن في مستقبل بناء الدولة المدنية في العراق، وهي على النحو الاتي:

- **دور الأداء المؤسسي في تطوير المؤسسات:** إن ضعف الأداء المؤسسيّ كان أحد المشاكل التي أعاقت بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م، على الرغم من وجود بعض مواد في الدستور ما يخص الرقابة والاشراف، المادة(٦١) ثانياً نصت على صلاحيات السلطة التشريعية في الرقابة على السلطة التنفيذية، كما نصت المادة سادساً وسابعاً من المادة نفسها على صلاحية السلطة التشريعية في مساءلة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ، إذ انعكست المحاصصة الحزبية بشكل أو بآخر على أداء السلطة التشريعية، مما أدى الى عملية ضغط على السلطة التنفيذية بما يحقق المصلحة الحزبية، ومن ثم افقد البرلمان قدرته على ممارسة دوره الرقابي على أداء الحكومة العراقية ،وقد أدى ذلك الى سن البرلمانيين قوانين تتعارض مع الدستور العراقي، مثل قانون الموازنة وحصة اقليم كوردستان، عبر تحكمها بالواردات النفطية على حساب الحكومة الاتحادية، في حين ينص الدستور توزيع الواردات بالتساوي(١٦) .

فإن المؤسسات التي إذا ما تطوّر أداؤها سيكون لها دور فاعل في بناء الدولة العراقية هي مؤسسة الادّعاء العام، إذ إن جهاز الادّعاء العامّ هو ضمير المجتمع، وهو المُخوَّل بالدفاع عنه إذا ما حصل انتهاك ضده، فإذا ما حصل الادّعاء العامّ على أيّ معلومات يظهر فيها انتهاك لحقوق الأفراد بشكل فرديّ، أو

جماعيّ، وتحرّك باتجاه حماية هذه الحقوق، سيعني هذا أن مفهوم المواطنة قد تحقق، ومفهوم المؤسسة الحامية والخادمة للمجتمع قد تحقق أيضاً، ونحن في العراق بنا حاجة ماسة لذلك[١٧].

كما أن المحكمة الاتحادية العليا واحدة من أهم المؤسسات المُعوَّل على تطوير إدائها، والقيام بواجباتها الدستورية المنصوص عليها في دستور ٢٠٠٥، وإن هيئات مهمة تتصف بالاستقلالية نصَّ عليها الدستور العراقيّ لعام ٢٠٠٥ ينظر إليها على أنها مؤسسات فاعلة ومهمة في إنجاح التجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

تعزيزاً لنشر مبادئ النزاهة والشفافية تم استحداث مفوضية النزاهة العامة والمفتشين العموميين في المؤسسات الحكومية العراقية، إذ صدر الأمران ٥٥ و٥٧ المتعلقان بمفوضية النزاهة كان من أهم ما دعا لاستحداث هذه الهياكل هو تنامي الفساد الإداري أنظر الجدول (١).

وضع قانون مكافحة الفساد بصياغة تلائم التشريعات بحيث تستهدف قمع الفساد ومحاكمة رجاله بآلية منضبطة وبنصوص محددة تملك القدرة على المحاسبة وتملك الوصول الى مراكز الفساد مهما علا شأنها[١٨]، والآن لنتصوّر أن هذه المؤسسات نهضت بدورها، وطوّرت أداءها بلا شك سيكون مردود هذا التطوّر إيجابياً جداً؛ لخدمة بناء الدولة العراقية، وإنجاح تجربتها بعد عام ٢٠٠٣،إذا طوّرت هذه المؤسسات وغيرها أدائها ،سيكون دورها إيجابياً في بناء تجربة الدولة العراقية الديمقراطية المدنية بعد عام ٢٠٠٣، ويكون نظام النزاهة فعالاً ومتيناً عندما تكون كل الركائز بشكل جيد وتؤدي مهامها بكفاية عالية، أنظر الشكل (٢).

جدول (١)

جدول يبين أبرز أشكال الفساد حسب أراء المستطلعين

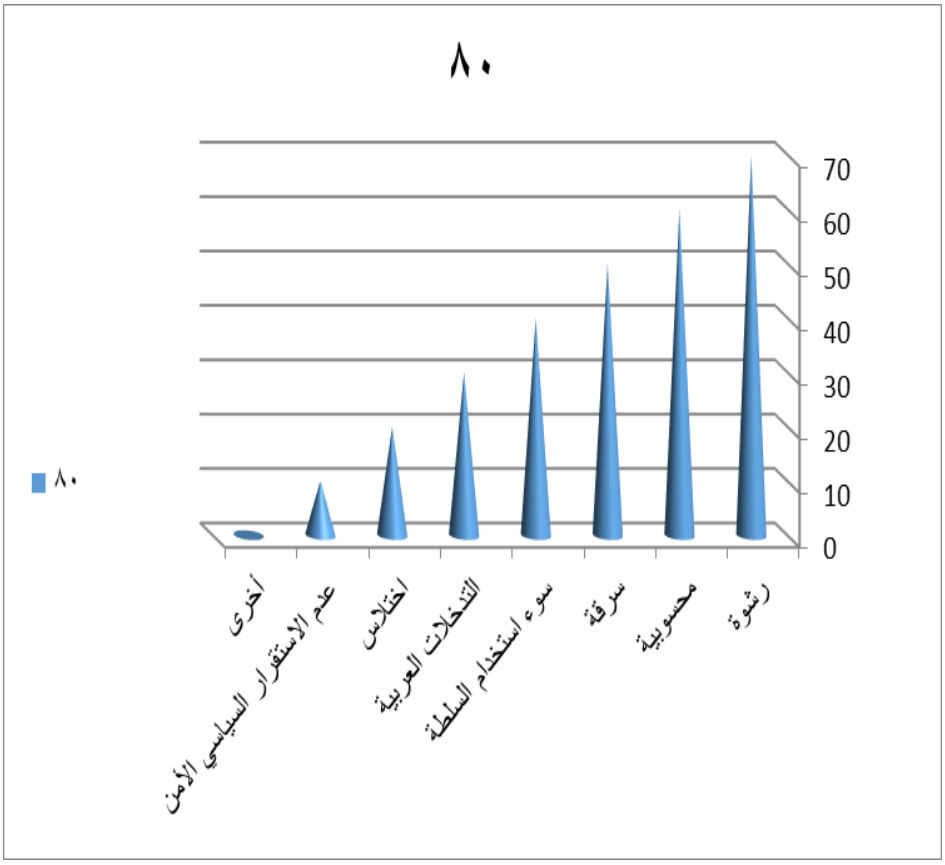


المصدر: بناء قدرات المؤسسات البرلمانية وتعزيز مشاركة المواطنين في الدول العربية، (الاردن، العراق، لبنان)، وقائع دراسات بحثية وورشات عمل تظمها برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع للأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع معهد "ابيالمو" للعلاقات بين ايطاليا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرقين الأوسط والأقصى، على الرابط **http//www.un.org**

الشكل (٢)

ركائز النظام الوطني للنزاهة

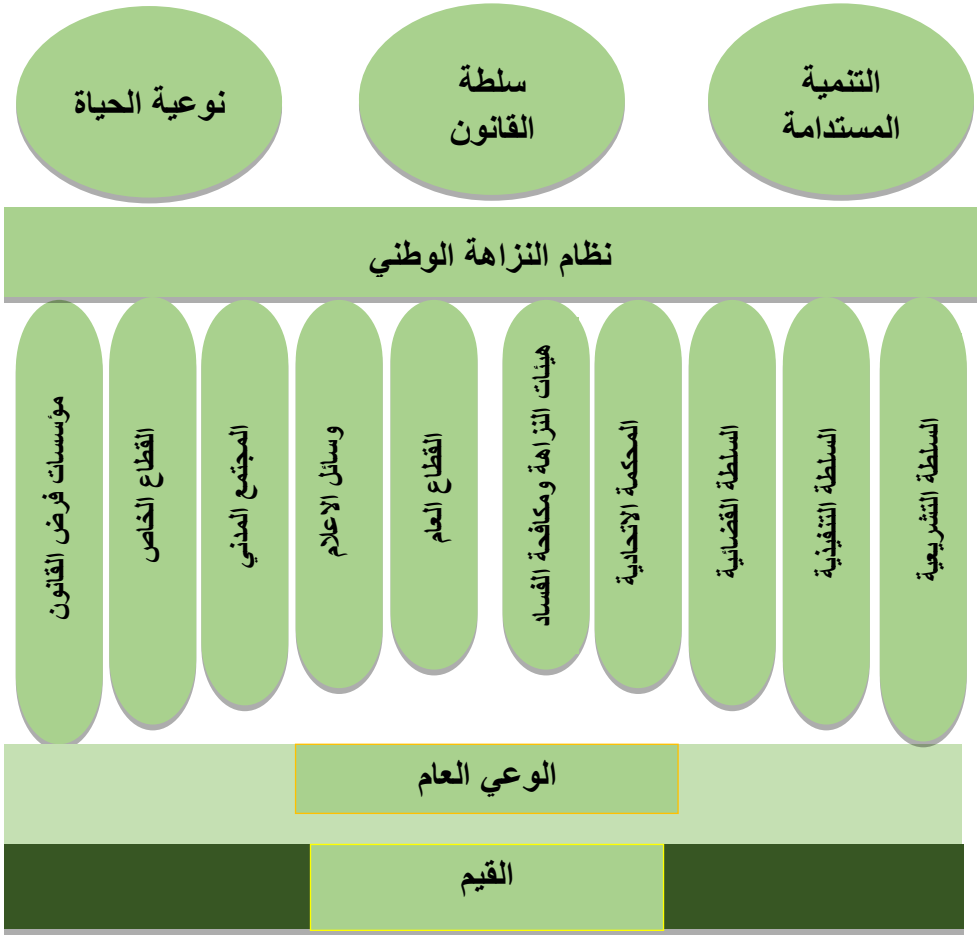


المصدر: بناء قدرات المؤسسات البرلمانية وتعزيز مشاركة المواطنين في الدول العربية، (الاردن، العراق، لبنان)، وقائع دراسات بحثية وورشات عمل تظمها برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع للأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع معهد "ابيالمو" للعلاقات بين ايطاليا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرقين الأوسط والأقصى، على الرابط http//www.un.org.

- **الضغط والتأثير المجتمعي**: الضغط والتأثير هو أحد أهم الأسباب الدافعة لبناء الدولة الديموقراطية المدنية في العراق، إذ يؤدي المجتمع دوراً حيوياً في التغيير ومن هذا المنطلق لابد أن نضع أسساً واضحة لتطوير هذا الدور، فالعراقيون بعد عام ٢٠٠٣ وخصوصاً الأجيال الجديدة شهدت وما تزال تعدّدية سياسية، وتعدّدية رأي، وانتخابات وحكومات متعاقبة، ومع مزيد من استخدام الشعب صلاحياته التي ثُبِّتت في دستور ٢٠٠٥، سنجد أن أجيالاً من العراقيين قد نشأت، وهي تحمل بذور الديموقراطية [١٩]، ففي مجتمع متطوّر ذي ثقافة واعية ستشارك كل الطبقات في إحداث التغيير نحو الأفضل للدولة، إذ لن يقتصر الأمر على النخب أو المستفيدين من النظام السياسيّ القائم، وبدافع الضغط والتأثير سيكون الجميع مشاركاً وفاعلاً في التغيير نحو الأفضل، ونتاج ذلك سيكون مشاركة شعبية واسعة ومؤثرة وفاعلة وهذا أمر غاية في الأهمية [٢٠].
- **اصلاح الهيكلية البنيوية للاقتصاد**: إن سياسات الاصلاح الاقتصادي المتمثلة بسياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي، تركز في الأجل القصير على احداث قدر كبير من الاصلاحات النقدية والمالية والقليل من الاصلاحات الهيكلية، إما في الاجل المتوسط والطويل فتركز على قدر كبير من الاصلاحات الهيكلية وقليل من الاصلاحات النقدية المالية، ومن أهم الوسائل والأدوات السياسات النقدية والمالية التي تتحكم بعمليات الاصلاح الاقتصادي من أجل أحداث تغييرات جوهرية هي الاتي [٢١]:

١. تخفيض الانفاق العام من خلال تخفيض الدعم الحكومي وتخفيف الاختلال في ميزان المدفوعات.
٢. السعي الى لزيادة الايرادات العامة من أجل القدرة على سداد الديون الخارجية المتراكمة والعمل على اصلاح النظام الضريبي والرقابة على الاموال المستحصلة منه.
٣. تعويم سعر الفائدة بهدف جذب الاستثمارات الاجنبية الى البلاد.
٤. تصفير العملة العراقية.
٥. الخصخصة وهي من أهم وسائل الاصلاح الاقتصادي ففي كثير من البلدان، كانت الخصخصة الوسيلة الرئيسة للإصلاح الاقتصادي.

الاصلاح المالي وهو يعد من الوسائل المهمة للإصلاح الاقتصادي عبر التحكم بأدوات السياسة النقدية.

## الخاتـــــمة

إن معوقات الدولة العراقية بدأت بالزيادة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق والتي ارتبطت بالبيئة الداخلية للمجتمع العراقي وخصوصياته فضلاً عن المؤثرات الخارجية وما ترتب على ذلك من اثار وتداعيات سلبية على طبيعة بناء الدولة ومؤسساتها والشعب العراقي ودول المنطقة، إن أن الضغط والتأثير المجتمعيّ سيكون لكل مواطن دور، ولن يصبح المواطنون أرقاما انتخابية فقط، بل سيكونون أدوات فاعلة لإحداث التغيير نحو الأفضل، ومن ثم المساهمة في نجاح مشروع الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ له القدرة على إحداث التغيير نحو الأفضل.

الشروع بإصلاحات اقتصادية الهدف منها توسيع القاعدة الإنتاجية، وتأمين توزيع أكثر عدالة للدخل، والثروة، وتنمية الموارد البشرية، والعناية بالفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً، ما زال تحكم الأجندات الحزبية بالواقع الاقتصادي، ومحاولات تطويعه لخدمة المصالح الفئوية على حساب المصلحة العامة يُشكّل عقبة في مسيرة الإصلاح الاقتصادي المنشود في العراق، إن أيّ نجاح سياسيّ مرهون بإصلاح اقتصاده، ولابد وجود فلسفة اقتصادية للتنمية، وخصخصة السوق وتقليل الاعتماد على النفط وتطوير قطاعات السوق كافة.

## الاستنـــــــتاجات

١. عند قراءة مدخلات العملية السياسية في العراق نجدها قائمة على الطائفية والمحاصصة منذ تأسيس الحكومة الانتقالية، شهد الشأن السياسي العراقي في ٢٠٠٣/٧/١٢ استقطاباً حاداً مس كل مفاصله فكرياً ومذهبياً وسياسياً، وفقاً لمسارات طائفية عرقية بعيداً عن الهوية الوطنية.

٢. إن الفساد السياسي للعملية السياسية في العراق عند هذا الحد، بل تجاوزه الى تحويل التعددية المجتمعية الى تعددية سياسية، والتي لم يقف على أساس الاغلبية السياسية بل على الاغلبية المجتمعية وهي بذلك أغلبية عمودية تقسم المجتمع على العلاقات الأولية والانتماءات الطائفية والمذهبية والاثنية، نجد الاحزاب السياسية في هذا المشهد هي أحزاب طائفية مذهبية عرقية، في الوقت الذي كان ينتظر من السلطة السياسية الى صياغة لتقاسم مراكز السلطة والحكم عبر محاصصة لكل مفاصل الدولة وفقاً للمكون المجتمعي الطائفي.

٣. نقل الولاء من الوطن الى الطائفة وما تبعه من ولاء للهوية الوطنية الفرعية على حساب تهميش وانتماء للهوية الوطنية مما مزق الشعور الولاء للدولة وغيب كل أشكال الثقة بها.

## المقترحـــــــات

١. وفقاً لما تقدم نرى أن المؤسسات التي إذا ما تطوّر أداؤها سيكون لها دور فاعل في بناء الدولة العراقية، إن الاخيرة قادرة على احتواء الأزمات الداخلية والخارجية بعيداً عن لغة العواطف، وردّات فعل مجتمع مؤهّل لبناء دولة ديموقراطية، يتم تداول السلطة فيها بشكل سلميّ، وتنمو في ظل هكذا مجتمع المفاهيم الدستورية، وحقوق الإنسان، وسواها من مظاهر الدولة الديموقراطية المدنية.

٢. إن العراق بتنوّعه المجتمعي لا يشكّل ظاهرة غير مألوفة على صعيد العالم، فكثير من دول العالم ذات تنوّع مجتمعيّ كبير، وقد استطاعت هذه الدول من خلال التنمية الاقتصادية صهر كل هذا التنوّع في بوتقة الدولة، وأصبح التنوّع عامل قوة بدلاً من أن يكون عامل ضعف، واعتبارها عناصر فاعلة في التطوّر الاقتصاديّ، وتأمين عناصر النمو المتوازن لكل القطاعات، وتقليل التفاوت المجتمعيّ اقتصادياً، والعمل على تنمية الموارد البشرية الخلّاقة، والعمل على مبدأ التكامل الوطنيّ، واعتماد الأساليب العلمية في التطوّر الاقتصاديّ.

٣. يجب أن تكون هنالك تعددية حزبية إيجابية إذ إن وجود كم هائل من الاحزاب والحركات السياسية في ليست حالة صحية، لأن فسح المجال أمام هذا الكم الهائل سيمكنها من ممارسة نشاطها السياسي بالكيفية التي قد تتعارض مع مقومات المجتمع العراقي، ربما ترتبط بأفكار الاحزاب ومن ثم تتعارض مع المصلحة الوطنية.

## المصادر والهوامش


١. عبير سهام مهدي، مفهوم المواطنة ودورها في بناء الدولة العراقية، من كتاب استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ٥٨١.

٢. كفاح محمود كريم، العراق بين المواطنة والديمقراطية، http/www.news.com

٣. المصدر نفسه، ص١٤٥-١٤٦.

٤. علي خليفة، المواطنة والدولة في الإسلام في نقد الإسلام كنظام سياسي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٢٧، ٢٠١٤، ص ٦٧.

٥. عامر هاشم عواد، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية، من كتاب علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي للدولة، بيت الحكمة، بغداد ٢٠١٢، ص ص ٢٨_٢٩.

٦. جوناثان مورو، العملية الدستورية العراقية فرصة ضائعة، معهد السلام الامريكي، UNITED STATES OF PEACE، على الرابط http/www.usip.org

٧. نقلاً عن اثير أدريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، بيروت، ٢٠١١، ص ٢٢٠_٢٢٣.

٨. (٨) ميثاق غازي فيصل الدوري، اشكالية المادة (٧٦) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥، على الرابط https://iraqi-forum2014.com.

٩. أدير اليا زيد، معوقات بناء الدولة الوطنية في العراق لفترة ما بعد الغزو الأنجلو امريكي، ٢٠٠٣-٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الدنماركية، ص ٤٠.

١٠. أدير اليا زيد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

١١. مجموعة الأزمات الدولية، بعد بيكر-هاملتون: ما العمل في العراق؟، تقرير الشرق الأوسط، على الرابط https://www.crisisgroup.org.

١٢ . مارتن فان برونسن، الآغا والشيخ والدولة (البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان) ترجمة أمجد حسين، دراسات عراقية، دراسات عراقية، بغداد، ط ١، ٢٠٠٨، ص ٤٥٠ .

١٣ . مجموعة الأزمات الدولية، بعد بيكر – هاملتون: ما العمل في العراق ؟، تقرير الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره .

١٤ . المصدر نفسه، ص ٢ .

١٥ . تصريح أدلى به القاضي (رحيم العكيلي) رئيس هيئة النزاهة لقناة الحرة عراق بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٥ .

١٦ . مروة محمد عبد المنعم بكر، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة اسيوط، مصر، المجلد ٢٣، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ١٦٢ .

١٧ . جهاز الادّعاء العام هو أحد أركان السلطة القضائية الاتحادية الخمسة، انظر المادة (٨٩)، من الدستور العراقيّ لعام ٢٠٠٥ .

١٨ . نقلاً عن بناء قدرات المؤسسات البرلمانية وتعزيز مشاركة المواطنين في الدول العربية، (الاردن، العراق، لبنان)، وقائع دراسات بحثية وورشات عمل تظمها برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع للأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع معهد "ابيالمو" للعلاقات بين ايطاليا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرقين الأوسط والأقصى، على الرابط .http//www.un.org

١٩ . علي جواد صالح اللامعيارية والفساد الإداري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد ٢٠١٠، ص ص ١٦٤– ١٦٥ .

٢٠ . توفيق السيف، رجل السياسة (دليل في الحكم الرشيد)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٠، ص ص (٣٨–٤٢) .

٢١. ستار جبران عمران، منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد ٤٢، ٢٠١٩، ص ٤٨٩ .